S/2019/783

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
1 October 2019
Arabic
Original: English

تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٦٣ (٢٠١٩)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقريرا كل ستة أشهر عن تنفيذ الالتزامات المتعهّد بها في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة[(١)]. ويقدم التقرير لمحة عامة عن التطورات المتعلقة بالسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى منذ صدور تقريري السابق (S/2019/229)، ويغطي الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٩.

ثانيا – التطوُّرات الرئيسية

ألف – الحالة الأمنية

٢ – خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هشة، حيث واصلت الجماعات المسلحة غير القانونية ارتكاب فظائع ضد السكان المدنيين ومهاجمة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وإضافة إلى ذلك، أثّرت الحوادث المتصلة بالأمن عبر الحدود، وانعدام الأمن السائد في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأعمال القتال المتقطعة بين الحكومة وقوات المعارضة في جنوب السودان، على السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

(١) في هذا السياق، تعني المنطقةُ البلدانَ الثلاثة عشر الموقِّعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وهي: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والسودان، والكونغو، وكينيا. وإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية بمثابة شهود/جهات ضامنة للإطار: وهي الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة.

021019 021019 19-16473 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تساور شكوك في أن تحالف القوى الديمقراطية نفّذ هجمات في منطقة بيني، بما في ذلك في المناطق المتضررة من تفشي مرض فيروس إيبولا. وعلاوة على ذلك، أثارت الصلات المزعومة بين تحالف القوى الديمقراطية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) قلقا بالغا في المنطقة. ففي ١٨ نيسان/أبريل، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن هجوم كان يُشَكُّ في أن تحالف القوى الديمقراطية شنه على معسكر للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في قرية بوفوتا الواقعة في مقاطعة كيفو الشمالية في ١٦ نيسان/أبريل، قُتل أثناءه جنديان ومدني واحد. ومنذ ذلك الحين، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن المزيد من الهجمات المنسوبة أيضا إلى تحالف القوى الديمقراطية. وأثناء ظهور إعلامي في ٢٩ حزيران/يونيه، أعرب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيليكس تشيسيكيدي، عن قلقه من اتباع تحالف القوى الديمقراطية أساليب الترويع المتصلة بتنظيم الدولة الإسلامية. بيد أن فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية لم يؤكد، في أحدث تقرير له، وجود أي صلة مباشرة بين تحالف القوى الديمقراطية وتنظيم الدولة الإسلامية.

٤ - وواصلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنظيم عمليات عسكرية مشتركة ضد تحالف القوى الديمقراطية، من بينها هجوم نُفِّذ في ٣٠ أيار/مايو أدى إلى قتل ٢٦ مقاتلا من تحالف القوى الديمقراطية في نغيتي، بكيفو الشمالية.

٥ - واستمر تراجع القوة العملياتية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا خلال الفترة قيد الاستعراض، عقب إعادة معظم مقاتليها السابقين إلى وطنهم من المخيمات الواقعة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٨، إلى جانب استمرار العمليات المشتركة التي تنفذها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة ضد هذه المجموعة. ولم يكن لوفاة زعيم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إنياس موروواناشياكا، في ألمانيا في ١٦ نيسان/أبريل، أثر فوري واضح على الهيكل العملياتي للجماعة المتمردة أو على معنوياتها. وظلت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نشطة ولا تزال تشكل تهديدا في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية عن طريق شبكاتها المحلية والإقليمية. وازداد عدد حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي تؤكد بلاغات أن مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ارتكبوها في إقليم نيراغونغو، حيث هُوجم معظم الضحايا عندما كانوا في طريقهم لجمع الحطب والفحم من متنزه فيرونغا الوطني. ويتواصل الإبلاغ أيضا عن وقوع أعمال عنف جنسي متصل بالنزاع في إقليم روتشورو، في سياق الاشتباكات التي تدور بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعناصر نياتورا.

٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تعرضت الجماعة المنشقة عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي تُعرف باسم ”المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية“ لضغوط كبيرة من جانب مليشيا جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد، وأُجبرت على التقهقر جنوبا. وبعد التخلي عن مواقعهم في كيفو الشمالية، انتقل مئات من مقاتلي المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية وآلاف المدنيين الروانديين من الهوتو الذين كانوا يسافرون مع الجماعة إلى كيفو الجنوبية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وطوال فترة تحركهم باتجاه الجنوب، التي بدأت في حدود ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وقعت عدة اشتباكات خلّفت، حسب البلاغات، إصابات في صفوف عناصر المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية والمدنيين. وقامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة بمطاردة المتمردين في كيفو الجنوبية. ونُسبت

إلى المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية أعمال عنف جنسي متصل بالنزاع مزعومة ضد قاصرات وقعت في سياق الاشتباكات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إقليم كاليهي في كيفو الجنوبية.

٧ - كما تم إضعاف ائتلاف الأحزاب الخمسة، وهو جماعة مسلحة تتألف من منظمات سياسية معارضة رواندية، عندما اعتُقل في ٣٠ نيسان/أبريل كاليكست نسابيمانا المعروف باسم ''سانكارا''، زعيم جبهة التحرير الوطني، وهي الجناح العسكري لحركة رواندا من أجل التغيير الديمقراطي وتم تسليمه من جزر القمر. وفي ٢٣ أيار/مايو، وُجهت تُهم لكاليكست نسابيمانا بارتكاب ١٦ جريمة، من بينها الإرهاب والاختطاف والقتل وإنكار الإبادة الجماعية. واعترف بأنه مذنب بارتكاب جميع التهم الموجَّهة إليه. ورغم هذه الانتكاسات، أفادت بلاغات بأن أعضاء ائتلاف الأحزاب الخمسة، بدعم من جماعة نغومينو المسلّحة المحلية والأعضاء المتبقين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، قد تجمّعوا مجددا وأعادوا تنظيم صفوفهم في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

٨ - وبالمثل، ورغم تراجع وجود المقاومة من أجل دولة قانون في بوروندي في كيفو الجنوبية بعد تنفيذ العمليات العسكرية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة في أوائل عام ٢٠١٩، وردت بلاغات تشير إلى أن الجماعة كانت تقاتل منذ شهر أيار/مايو إلى جانب فصيل ماي - ماي ياكوتومبا ضد المؤتمر الوطني لرواندا.

٩ - وفي بوروندي، ظلت الحالة الأمنية هادئة في معظم المناطق، ومع ذلك وردت بلاغات عن وقوع حوادث أمنية وانتهاكات لحقوق الإنسان.

١٠ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قيل إن الجماعات المسلحة التي وقّعت على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ قد انتهكت أحكاما من الاتفاق وشكلت تهديدا للمدنيين. فعلى سبيل المثال، في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٩، قتل مقاتلو حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار ٤٢ شخصاً، معظمهم من المدنيين، حول بلدة باوا. وفي وقت لاحق، سلّمت قيادة الحركة إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى ثلاثة مقاتلين لهم صلة بالهجوم، بعد المساعي السياسية المكثفة التي بذلتها الجهات الضامنة والميسرة للاتفاق، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ونتيجة للضغط العسكري الذي مارسته على الحركة بعثةُ الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩، أُبلغ عن وقوع ١٠٢ حالة عنف جنسي متصل بالنزاع، ارتكبت ٥٤ حالة منها بعد توقيع اتفاق السلام مما يشكل انتهاكا مباشرا للاتفاق.

١١ - وفي جنوب السودان، استمرت الاشتباكات المتقطعة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقوات المعارضة، كما تواصلت أعمال القتال بين جماعات المعارضة في أجزاء من البلد. وأُبلغ أيضا عن وقوع حوادث عنف بين القبائل وداخلها أسفرت عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتسببت في تشريدهم. ومنذ بداية هذا العام، وثّقت الأمم المتحدة ٢١١ حادث عنف جنسي متصل بالنزاع، وقعت أساسا في ولايتَي وسط الاستوائية وغرب الاستوائية.

١٢ - وفي أجزاء أخرى من منطقة البحيرات الكبرى، أثارت الحوادث الأمنية عبر الحدود توترات بين بعض البلدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٤ أيار/مايو، قُتل شخصان يحملان تباعا الجنسية الرواندية والأوغندية على يد القوات العسكرية الرواندية. وفي ٢٥ أيار/مايو، تناقش وفدان من الشرطة

الأوغندية والرواندية بشأن الحادث، وفي ٢٧ أيار/مايو، سُلِّم جثمان المواطن الرواندي من المركز الحدودي في بلدة غاتونا.

باء – التطورات السياسية

١٣ – سمح الانتقال السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتواصل السيد تشيسيكيدي مع نظرائه، وتجديد الالتزام بالتعاون والتكامل الإقليميين، ولا سيما من جانب أنغولا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بخلق ديناميات جديدة في العلاقات الإقليمية وبتوليد زخم كبير نحو تعزيز التعاون. ومع ذلك، استمرت التوترات، بما في ذلك فيما بين البلدان المجاورة وبشأن عمليات التحاور والعمليات السياسية.

١٤ – وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عُين سيلفستر إيلونغا إيلونكامبا رئيسا للوزراء في ٢٠ أيار/مايو. وفي ٢٦ آب/أغسطس، أعلن رئيس الوزراء عن تشكيل حكومة، عقب إجراء مفاوضات مكثفة بين ”مسار التغيير“، وهو التكتل السياسي المساند للرئيس تشيسيكيدي، والجبهة المشتركة من أجل الكونغو، وهو التكتل المساند للرئيس السابق جوزيف كابيلا. وتتألف الحكومة الجديدة من ٦٧ عضوا، من بينهم رئيس الوزراء، و ٥ نواب لرئيس الوزراء، و ١٠ وزراء دولة، و ٣١ وزيرا مكلفا بمهام، و ٣ وزراء مفوضين، و ١٧ نائبا للوزراء. وحصل ”مسار التغيير“ على ما مجموعه ٢٣ حقيبة وزارية في حين حصلت الجبهة المشتركة من أجل الكونغو على ٤٢ حقيبة وزارية. ويمثّل الوزراء الذين يشغلون هذا المنصب لأول مرة أكثر من ٧٠ في المائة من وزراء الحكومة، في حين حصلت النساء على ١٧ في المائة من الحقائب الوزارية ولكنهن شغلن مناصب وزارية هامة، مثل وزارة الخارجية ووزارة التخطيط. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، عرض السيد إيلونغا إيلونكامبا برنامج الحكومة على الجمعية الوطنية.

١٥ – وفي ٢٤ نيسان/أبريل، انتخبت الجمعية الوطنية مكتبها الذي ترأسته لأول مرة امرأة، وهي جانين مابوندا العضوة في ائتلاف الجبهة المشتركة من أجل الكونغو. وفي ١١ حزيران/يونيه، أعلنت المحكمة الدستورية إبطال انتخاب عضوين في مجلس الشيوخ، كلاهما من ائتلاف لاموكا، و ٣٣ من أعضاء الجمعية الوطنية، كان ٢١ منهم منتسبين إلى لاموكا بينما كان ١٢ عضوا منهم تابعين لأحزاب منتسبة للجبهة المشتركة من أجل الكونغو. وانتُخب ما مجموعه ٣٢ عضواً من الجبهة المشتركة من أجل الكونغو وعضو واحد من ”مسار التغيير“ بدلاً عنهم. وقد أثار هذا القرار احتجاجات في كينشاسا وفي عدة مدن أخرى. وأُلغي الحكم جزئياً في ٣ و ٤ تموز/يوليه، بعد أن واصلت المحكمة النظر في المسألة. وفي ٢٧ تموز/يوليه، انتخب مجلس الشيوخ، الذي حصلت الجبهة المشتركة من أجل الكونغو على أغلبية المقاعد فيه، رئيسًا له وزير العدل السابق لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ألكسيس تامبوي موامبا، من الجبهة.

١٦ – وسُجلت تطورات إيجابية فيما يتعلق بمشاركة السياسيين المعارضين في السياسة الكونغولية، بعد أن عاد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية مويس كاتومبي في ٢٠ أيار/مايو، وأنتيباس مبوسا نيامويسي في ٣١ أيار/مايو، وجان – بيير بيمبا في ٢٣ حزيران/يونيه. ونظر العديد إلى عودتهم في سياق تحسن المناخ السياسي، بعد أول انتقال سلمي للسلطة عن طريق الانتخابات.

١٧ – وفي بوروندي، انطلقت التحضيرات للانتخابات. وفي ١٧ نيسان/أبريل، أقرت الجمعية الوطنية القانون الانتخابي الجديد، وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أن

الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية ستجري في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٠. وفي الخطاب الذي وجّهه رئيس بوروندي بيير نكورونزيزا إلى الأمة في ١ تموز/يوليه، أكد مجددا أن الانتخابات ستموَّل بدون دعم خارجي. وتتواصل المشاورات داخل جماعة شرق أفريقيا بشأن السبل الكفيلة بإعطاء دفع للحوار بين الأطراف البوروندية.

١٨ - ورغم الزخم المذكور أعلاه نحو التعاون الإقليمي، ظلت العلاقات بين بوروندي ورواندا متوترة. وعلاوة على ذلك، بعد تدهور كبير في العلاقات الثنائية، وقّعت رواندا وأوغندا مذكرة تفاهم بهدف تخفيف حدة التوترات وإقامة علاقات ودية بين البلدين في ٢١ آب/أغسطس في لواندا (انظر الفقرة ٤٠ أدناه). وقد تسبب مثول كاليكست نسابيمانا في ٢٣ أيار/مايو أمام محكمة في كيغالي (انظر الفقرة ٧ أعلاه)؛ والحادث العابر للحدود الذي وقع في ٢٤ أيار/مايو (انظر الفقرة ١٢ أعلاه)؛ وقيام رواندا بإغلاق معبر غاتونا/كاتونا الحدودي لترميمه؛ والإنذار الذي أصدرته رواندا لتحذير مواطنيها من السفر إلى أوغندا، في خلق توترات كبيرة بين البلدين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٩ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تواصل تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة. وفي ٧ آذار/مارس، انتخبت الجمعية الوطنية مكتبها، الذي كان يضم ٣ نساء فقط من بين ١٤ عضوا، رغم أن القانون المتعلق بإدماج المرأة يشترط أن تكون نسبة ٣٥ في المائة هي الحد الأدنى لتمثيل المرأة في مؤسسات الدولة. وفي ٢٢ آذار/مارس، تم تشكيل حكومة تضم ٣٩ عضوا، من بينهم أعضاء يمثلون الأغلبية الرئاسية والجماعات المسلحة والمعارضة السياسية. وفي ٥ حزيران/يونيه، طلبت المحكمة الدستورية تنقيح القانون الانتخابي الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في ٢٣ نيسان/أبريل، بسبب عدم امتثاله بالقدر الكافي للدستور، بما في ذلك فيما يتعلق بتمثيل المرأة.

٢٠ - وفي جنوب السودان، اجتمع قادة الأطراف في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في أديس أبابا يومي ٢ و ٣ أيار/مايو. وأشار الأطراف إلى عدم الانتهاء من تنفيذ مهام الفترة قبل الانتقالية التي تكتسي أهمية حاسمة لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وبناء على ذلك، اتفقوا على تمديد الفترة قبل الانتقالية لمدة ستة أشهر اعتبارا من ١٢ أيار/مايو.

٢١ - وفي السودان، تمت الإطاحة بالرئيس عمر البشير في ١١ نيسان/أبريل بعد عدة أشهر من الاحتجاجات في الخرطوم. غير أن الاحتجاجات تواصلت بسبب رفض المدنيين الاعتراف بالمجلس العسكري الانتقالي بوصفه السلطة الانتقالية الوحيدة. وفي ٦ حزيران/يونيه، وبعد أن أسفر القمع العنيف للاحتجاجات عن مقتل أكثر من ١٠٠ شخص، علّق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مشاركة السودان في جميع أنشطة الاتحاد الأفريقي إلى حين إقامة سلطة انتقالية بقيادة مدينة بشكل فعلي. وفي ١٧ آب/أغسطس، وعقب وساطة مكثّفة من الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا، اتفق المجلس العسكري الانتقالي وتحالف 'قوى إعلان الحرية والتغيير' المعارض على تشكيل حكومة انتقالية بقيادة مدنية. وفي ٢١ آب/أغسطس، أدى عبد الله حمدوك اليَمين بوصفه رئيسا للوزراء في الحكومة الانتقالية.

جيم - الحالة الإنسانية

٢٢ - في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يزال تشريد السكان يبعث على القلق بشدة كما أنه يمثل مصدرا مستمرا لعدم الاستقرار. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، كان البلد يستضيف ٥٤٨ ١٥٣ لاجئاً وطالب لجوء و ٤,٨ ملايين من المشردين داخلياً. وعقب تأجج أعمال العنف القبلي مجددا في إقليم

إيتوري، أبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن وجود عشرات الآلاف من الأشخاص الذين يعيشون مع مجتمعات مضيفة وفي مواقع للمشردين داخليا. وبناء على ذلك، سجلت المفوضية وجود ٦١٢ ٩٤ مشردا (٩٩١ ١٥ أسرة معيشية) في نوبيلي وفي تسع مناطق مجاورة في مقاطعة كيفو الشمالية، في حين أفادت بلاغات بأن أكثر من ٦٠٠ ٨ من المشردين الجدد قد عبروا الحدود إلى أوغندا. وأطلقت المنظمات الإنسانية عمليات مساعدات عاجلة لتلبية احتياجات المشردين الجدد الذين يعيشون مع المجتمعات المحلية المضيفة وفي مواقع المشردين داخلياً.

٢٣ - وشهدت الحالة الإنسانية تدهورا كبيرا في أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويعزى ذلك أساسا إلى النزاعات بين الجماعات المحلية، وإلى أنشطة الجماعات المسلحة وما يتصل بها من عنف، مما يؤدي إلى التشريد ويثير الانشغال بشأن الحماية. وفي إقليم ماسيسي في كيفو الشمالية، شُرد أكثر من ٠٠٠ ٦٧ شخص في حزيران/يونيه وتموز/يوليه فقط. وبالتزامن مع ذلك، هرب عشرات الآلاف من الأشخاص من إيتوري بسبب العنف، وبذلك أصبح عدد المشردين في أقاليم دجوغو وماهاغي وإيرومو يناهز ٠٠٠ ٤٠٠ شخص. وفي منطقة الهضاب العليا في كيفو الجنوبية، شُرد أيضا نحو ٠٠٠ ١٨٠ شخص في شهرَي أيار/مايو وحزيران/يونيه.

٢٤ - وقد أثار تفشي مرض فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية القلق وتطلب استجابة إنسانية دولية عاجلة. وبينما تتواصل جهود التصدي للفيروس في البلد، أصبحت البلدان المجاورة في حالة تأهب قصوى، عقب الإبلاغ عن أول حالات إصابة بمرض فيروس إيبولا في أوغندا في ١١ حزيران/يونيه، كانت تمثل أول حالة عدوى عبر الحدود يُبلَّغ عنها. وبعد الإبلاغ عن أربع إصابات بفيروس إيبولا في غوما، أغلقت السلطات الرواندية مؤقتاً المعبر الحدودي بين غوما وأقرب مدينة رواندية وهي مدينة غيسيني في ١ آب/أغسطس، في محاولة لاحتواء تفشي المرض. وأعيد فتح الحدود في وقت لاحق من اليوم نفسه، وأشار المسؤولون الروانديون إلى أنه قد تم تنفيذ تدابير لفرز المسافرين القادمين من جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة. وفي ١٦ آب/أغسطس، أكدت جمهورية الكونغو الديمقراطية أن فاشية إيبولا قد انتقلت إلى مقاطعة ثالثة، إذ تم تأكيد حالات جديدة في منطقة مونيغا في كيفو الجنوبية. وتواصل أوغندا وبوروندي ورواندا تكثيف الإجراءات الوقائية، بما في ذلك من خلال تعزيز الفرز عند نقاط التفتيش الحدودية وتطعيم العاملين الصحيين في المناطق الحدودية.

٢٥ - وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٠٠٠ ٧٥ بوروندي قد عادوا إلى بلدهم منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، معظمهم من جمهورية تنزانيا المتحدة. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٩، تجاوز عدد اللاجئين البوروندیين في المنطقة ٠٠٠ ٤٠٠ لاجئ.

٢٦ - وسُجّل ارتفاع حاد في عدد الإصابات بالملاريا والكوليرا في المنطقة، ولا سيما في أوغندا وبوروندي، خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعلنت وزارة الصحة عن تفشي وباء الحصبة في ١٠ حزيران/يونيه. وسُجلت عودة حالات يُشتبه فيها بالإصابة منذ بداية عام ٢٠١٩، وقد بلغ عدد هذه الحالات ٠٠٠ ٨٧ حالة حتى ١٩ أيار/مايو. ويعكس هذا الرقم زيادة بنسبة تفوق ٧٠٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وقد تضرر من تفشي الوباء ما مجموعه ٢٣ مقاطعة من أصل ٢٦ مقاطعة في البلد. وعلاوة على ذلك، تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية وباء الكوليرا الذي انتشر في أكثر من ثلثي أقاليمها، وقد تم الإبلاغ عن الأغلبية العظمى من الحالات في مقاطعات لوماي العليا وكاتانغا العليا وكيفو الجنوبية وتانجانيقا وكيفو الشمالية.

٢٧ - وفي جنوب السودان، لم تتحسن الحالة الإنسانية. وسُجّل خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ١,٩ مليون من المشردين داخليا و ٢,٣ مليون لاجئ. وفي ١٤ حزيران/يونيه، حذّر برنامج الأغذية العالمي من أن نحو ٧ ملايين شخص يعانون من نقص حاد في الأغذية، في حين يواجه أكثر من ٠٠٠ ٢٠ شخص مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي.

٢٨ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، استمر التشريد الناجم عن الهجمات على المدنيين. وأُفيد بأن نحو ٢,٩ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة والحماية. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٩، كان واحد من كل خمسة من مواطني أفريقيا الوسطى مجبرين على مغادرة بيوتهم، فقد التمس ٠٠٠ ٦٠٥ شخص اللجوء في البلدان المجاورة وأصبح ٠٠٠ ٥٩٤ شخص مشردين داخليا، بينما يعاني حوالي ١,٨ مليون شخص من نقص حاد في الغذاء.

دال - حقوق الإنسان

٢٩ - رغم حدوث بعض التطورات الإيجابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال حالة حقوق الإنسان في المنطقة مثيرة للقلق، فقد وردت بلاغات عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وأعمال عنف جنسي وجنساني، وفرض قيود على الحيز السياسي، وحالات إفلات من العقاب، ومحدودية إمكانية اللجوء إلى القضاء، وانتهاكات للحقوق والحريات الأساسية. وأُبلغ عن وقوع العديد من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع في المقاطعات المتضررة من النزاع. وخلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩، سُجلت ١٧٠ حالة، يُمثل مجموع الضحايا فيها ٢٩٨ ضحية، منهم ٥٦ قاصراً. ونُسبت نسبة ٥٩ في المائة من مجموع هذه الحوادث إلى الجماعات المسلحة و ٤١ في المائة إلى الجهات الفاعلة الحكومية.

٣٠ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، سمحت التدابير المبكّرة التي اتخذها السيد تشيسيكيدي لتوفير فضاء سياسي منفتح، بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، وعودة الفاعلين السياسيين من المعارضة، وإحراز تقدم نحو تعزيز الحريات الأساسية، بما فيها حرية التعبير. غير أن حالة حقوق الإنسان لم تتحسن في المقاطعات المتأثرة بالنزاع المسلح، حيث تم توثيق معظم انتهاكات حقوق الإنسان. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، نُسب عدد كبير من الانتهاكات إلى أجهزة الدولة، ولا سيما القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجماعات المسلحة، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد، وتحالف القوى الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٣١ - وفي ٧ حزيران/يونيه، أصدر المدعي العام العسكري في كيفو الشمالية أمرا بإلقاء القبض على غيدون شيميراي مويسا، زعيم ميليشيا جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاغتصاب، وجريمة الحرب المتمثلة في تجنيد الأطفال. وكان غيدون شيميراي مويسا وجماعته يتصارعون مع جماعات مسلحة أخرى من أجل السيطرة على أراض في كيفو الشمالية.

٣٢ - وفي ٨ تموز/يوليه، أدانت المحكمة الجنائية الدولية بوسكو نتاغندا، رئيس الأركان السابق وقائد عمليات اتحاد الوطنيين الكونغوليين/القوات الوطنية لتحرير الكونغو، بـ ١٨ تهمة متعلقة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في مقاطعة إيتوري في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، من بينها القتل والاغتصاب

والاستعباد الجنسي واستخدام الجنود الأطفال. وكان أول شخص تدينه المحكمة الجنائية الدولية بتهمة الاستعباد الجنسي.

٣٣ - وفي بوروندي، أُبلغ عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وفرض قيود على الحيز السياسي. وادعى أعضاء الحزب السياسي المعارض الذي يُعرف باسم ''المؤتمر الوطني للحرية'' أنه قد تم فرض قيود على أنشطتهم وأنهم تعرضوا للمضايقة. وفي أيار/مايو، أمر رئيس القضاة والمدعي العام بمصادرة ممتلكات ٣٢ من زعماء المعارضة المنفيين ونشطاء المجتمع المدني وممثلي وسائل الإعلام، كان جميعهم متهمين بالتورط في محاولة الانقلاب التي حدثت في عام ٢٠١٥. وفي ١٨ حزيران/يونيه، قامت وزارة الداخلية بتعليق أنشطة المنظمة غير الحكومية الوطنية التي تُعرف باسم ''القول والعمل من أجل إحياء الضمير والارتقاء بالعقليات'' لأنها اعتبرت أن عملها يهدد السلام والاستقرار ويشوه صورة البلد.

٣٤ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أُبلغ عن ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بحق السكان المدنيين، بما في ذلك من جانب أطراف في الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة. وعلاوة على ذلك، أُبلغ عن فرض قيود على الحريات الأساسية في أجزاء من البلد تسيطر عليها الحكومة. وواصلت المحكمة الجنائية الخاصة عملها بشأن أكثر من ٢٠ قضية ذات أولوية تتعلق بجرائم خطيرة بموجب القانون الدولي.

ثالثا - تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون

ألف - التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٥ - عقب الانتقال السياسي السلمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أطلق السيد تشيسيكيدي في حملة تواصل داخل المنطقة وخارجها من أجل تحقيق أمور من بينها تحسين العلاقات مع البدان المجاورة والترويج بقوة للتعاون والتكامل الإقليميين. وفي هذا الصدد، بذل السيد تشيسيكيدي جهودا ملحوظة لتنشيط العلاقات الدبلوماسية وإقامة تحالفات داخل المنطقة.

٣٦ - وفي ٨ آذار/مارس، عيّن السيد تشيسيكيدي كلود إيبالانكي منسقا لآلية الرقابة الوطنية ليكون مسؤولا عن الإشراف على تنفيذ البلد لالتزاماته الوطنية. وبعد هذا التعيين، أكد السيد تشيسيكيدي التزام حكومته القوي بالعمل على تحقيق الاستقرار والتنمية في المقاطعات الشرقية من البلد، تمشيا مع أهداف الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

باء - التزامات المنطقة

٣٧ - سمحت جهود التواصل الإقليمي التي قام بها السيد تشيسيكيدي وتفاعل نظرائه الإيجابي معها بالإعراب عن الكثير من النوايا الحسنة وأسهمت في تهيئة بيئة مواتية لإطلاق مبادرات تهدف إلى تعزيز الحوار والتعاون بين الأطراف الموقّعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

٣٨ - وفي ٣١ أيار/مايو، اجتمع رؤساء أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في كينشاسا. واتفق القادة على تعزيز التعاون الأمني بين بلدانهم وعلى إشراك قادة إقليميين آخرين في مرحلة لاحقة في جهودهم المشتركة الرامية للقضاء على الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واتفقوا أيضا على تنشيط المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٣٩ - وخلال الاجتماع، اتفق القادة أيضا على إصلاح خط سكة الحديد الرابط بين كولويزي وديلولو لوصل جمهورية الكونغو الديمقراطية بمنطقة بنغويلا في غرب أنغولا، وهي خطوة من المرجّح أن تسهم في تحقيق التكامل والتنمية الاقتصاديين.

٤٠ - وبناء على دعوة من رئيس أنغولا، جواو لورنسو، عُقد اجتماع رباعي في ١٢ تموز/يوليه في لواندا، شارك فيه رؤساء أنغولا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. واتفق القادة على ما يلي: (أ) مواصلة تعزيز التعاون بين بلدانهم، ولا سيما في المجالين السياسي والاقتصادي؛ (ب) والسعي إلى حل الخلافات بين بلدانهم من خلال الآليات القائمة وبروح من الأخوة والتضامن؛ (ج) ودعم الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (د) والمساهمة في مكافحة مرض فيروس إيبولا. ورحبوا أيضا بالإرادة السياسية التي أبدتها أوغندا ورواندا لمواصلة الحوار لحل خلافاتهما. وبعد ذلك الاجتماع، أوفد السيد لورنسو مبعوثين إلى أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وفي ٢٦ تموز/ يوليه، اجتمع مبعوث للسيد لورنسو أيضا مع رئيس الكونغو، دينيس ساسو نغيسو، بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وعُقدت قمة متابعة رباعية في ٢١ آب/أغسطس في لواندا، وقّع خلالها رئيس رواندا، بول كاغامي، ورئيس أوغندا، يويري موسيفيني، مذكرة تفاهم بهدف تخفيف حدة التوترات بين البلدين واستعادة الطابع الودي للعلاقات بينهما. والأهم من ذلك أن المذكرة دعت كلا البلدين إلى الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يزعزع استقرار البلد الآخر.

٤١ - وفي ١٦ و ١٧ تموز/يوليه، ترأس مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، بالاشتراك مع ممثل عن الاتحاد الأفريقي، الدورة الرابعة والعشرين للجنة الدعم التقني للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون التي عقدت في نيروبي. واستعرض أعضاء اللجنة التطورات في المنطقة والتقدم المحرز نحو تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي من بين مسائل أخرى. وبدأت لجنة الدعم التقني أيضا التحضيرات للاجتماع الرفيع المستوى العاشر لآلية الرقابة الإقليمية، ولا سيما بالاتفاق على أولويات الاجتماع. وستستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية الاجتماع في كينشاسا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٤٢ - وأحرزت الأطراف الموقّعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون تقدما أيضا على مستوى التعاون عبر الحدود من أجل القضاء على الجماعات المسلحة غير القانونية. وفي ٣٠ نيسان/ أبريل، سلّمت السلطات البوروندية سبعة متمردين روانديين ومعداتهم إلى السلطات الرواندية، عملا بالالتزام الإقليمي للدول الموقّعة على الاتفاق الإطاري بعدم إيواء متمردين على الدول الأخرى أو تقديم الدعم للأنشطة المضطلع بها ضدها. وقد ألقي القبض على المتمردين في بوروندي يوم ٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٩.

٤٣ - وتحسّن التعاون الأمني الإقليمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير بفضل الجهود التي يسّرها مكتب مبعوثي الخاص وأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بهدف تعزيز الآليات الأمنية الإقليمية، ولا سيما الآلية المشتركة الموسعة للتحقق والمركز المشترك لدمج المعلومات الاستخباراتية، وكذلك بفضل مبادرات بناء الثقة المذكورة بالتفصيل في الفقرة ٥١ أدناه، التي تهدف إلى جمع أجهزة الاستخبارات والأمن من أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

جيم – التزامات المجتمع الدولي

٤٤ – عقد مبعوثي الخاص اجتماعات منتظمة ثنائية ومتعددة الأطراف مع الشركاء الدوليين لإطلاعهم على التطورات في المنطقة ولكفالة تقديم دعم متسق ومستمر لتنفيذ أهداف الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وفي ٦ حزيران/يونيه، حضر ممثل عن مبعوثي الخاص اجتماعَ فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في بروكسل. ورحب المشاركون في الاجتماع بتفاعله مع القادة في المنطقة وبالمبادرات الجارية المتعلقة بالتعاون الأمني والتكامل الاقتصادي. واستعرضوا التطورات التي حدثت في المنطقة وناقشوا أفضل السبل الكفيلة بتنسيق الخطابات والإجراءات.

٤٥ – وفي سياق تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى الذي يهدف إلى مواءمة المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة مع أهداف الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، اكتمل في نهاية آذار/مارس مشروع عبر الحدود مشترك بين بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة يهدف إلى دعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة، موّله صندوق بناء السلام واشترك في تنفيذه كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وانطلقت المناقشات مع الاتحاد الأوروبي، بمساعدة مكتب دعم بناء السلام، من أجل تقليد هذا المشروع الهادف لتعزيز القدرة على الصمود والتخفيف من حدة النزاعات في مناطق حدودية أخرى.

٤٦ – وفي ٨ أيار/مايو، في بوجومبورا، ببوروندي، حضر مبعوثي الخاص، إلى جانب الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي، أول اجتماع تعقده اللجنة التوجيهية بشأن المشاريع الإقليمية التي يدعمها الاتحاد الأوروبي. وقد بلغت القيمة الإجمالية لتلك المشاريع ١٠ ملايين يورو وستشترك في تنفيذها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٤٧ – وواصل مكتب مبعوثي الخاص بذل جهوده في مجال حشد الموارد لتأمين التمويل الكافي للمشاريع التي يُرى أنها تضطلع بدور محفز في تعزيز التعاون بين الأطراف الموقّعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون وفي معالجة الأسباب الجذرية للعنف والنزاعات في المنطقة.

سادسا – تنفيذ خريطة الطريق التي وضعها مبعوثي الخاص

ألف – المساعي الحميدة المبذولة من الأمين العام

٤٨ – خلال الفترة قيد الاستعراض، تفاعل مبعوثي الخاص مع البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري والجهات الضامنة له وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل دعم وتنسيق تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، بما في ذلك بعقد اجتماعات مع رؤساء الدول وكبار المسؤولين الحكوميين في أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والكونغو وكينيا. وقام مبعوثي الخاص، إضافة إلى الاستماع إلى محاوريه لمعرفة أفضل السبل الكفيلة بدعم المنطقة في التزامها بتحقيق أهداف الاتفاق الإطاري، ببذل مساعيّي الحميدة وشجّع القادة على الحفاظ على الاتجاه الحالي نحو تحسين العلاقات الثنائية وتعميق التعاون والتكامل الإقليميين.

٤٩ - وأعرب مبعوثي الخاص، خلال محادثاته، عن ترحيبه بتجديد العزم السياسي الذي أبداه قادة المنطقة على تعزيز الروابط بين بلدانهم، ومعالجة الخلافات من خلال الثقة والحوار، والتعامل البنّاء مع الحوادث العابرة للحدود، والنهوض بالتعاون والتكامل الإقليميين باتباع مجموعة متنوعة من النهج. وشجع محاوريه على تعزيز التعاون من أجل وضع جدول أعمال مشترك يركز على التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وهما عاملان حاسمان لتحقيق سلام دائم، وتعهد بأن تواصل الأمم المتحدة تقديم دعمها، بالعمل بشكل وثيق مع الجهات الأخرى الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وخلال الاجتماعين اللذين عقدهما مبعوثي الخاص على التوالي مع رئيس الكونغو ورئيس أنغولا في ١٨ نيسان/أبريل و ٢٣ أيار/مايو، شدد على أهمية بناء الثقة بين الأطراف الموقّعة وأكد استعدادي لبذل مساعيي الحميدة كلما اقتضى الأمر ذلك.

تحييد الجماعات المسلحة غير القانونية

٥٠ - عملا بالقرار المتخذ أثناء الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية الذي دعا المشاركون فيه إلى تجديد الجهود المبذولة لتحييد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، واصل مبعوثي الخاص ومكتبه تقديم المساعدة إلى الدول الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون من أجل تعزيز التعاون الإقليمي في مواجهة الجماعات المسلحة.

٥١ - ولهذا الغرض، نظّم مكتب مبعوثي الخاص والجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، بالاشتراك مع آلية الرقابة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أول اجتماع ضمن سلسلة من الاجتماعات الهادفة لبناء الثقة التي تهدف لجمع أجهزة الاستخبارات والأمن من أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، عُقد يومي ٥ و ٦ حزيران/يونيه في كينشاسا. وأتاح الاجتماع فرصة لإجراء تقييم مشترك لأنشطة الجماعات المسلحة الأجنبية التي تنشط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ولبناء الثقة بين أجهزة الاستخبارات، بهدف تعزيز التعاون والتآزر عبر الحدود.

٥٢ - وأكد المشاركون الحاجة إلى إبداء إرادة سياسية ثابتة وإلى اتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة انعدام الثقة بين البلدان المتضررة من أنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية. واتفقوا على إنشاء فريق عامل يضع مقترحات لتعزيز التعاون والدعم في إطار العمليات الجارية ضد الجماعات المسلحة. ومع أن حكومة بوروندي لم تحضر الاجتماع، فقد أكدت دعمها للعملية والتزمت بحضور الاجتماعات المقبلة. وسيواصل مبعوثي الخاص بذل هذه الجهود، مع الجهات الضامنة الأخرى، باعتبارها مبادرة هامة لبناء الثقة وتعزيز التعاون بين المسؤولين الرفيعي المستوى في مجال الاستخبارات والأمن في المنطقة. وتجري حاليا مشاورات مع خبراء من البلدان المعنية.

٥٣ - ونظرا لأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به آليات إقليمية قوية في تحييد الجماعات المسلحة غير القانونية، واصل مبعوثي الخاص ومكتبه المساعدة على بناء قدرات الآليات الإقليمية القائمة، لتتمكّن من العمل بكامل طاقتها. وبعد إيفاد بعثة إلى أوغندا في شباط/فبراير ٢٠١٩ لتقييم قدرة آلية المتابعة المشتركة المعنية بتحالف القوى الديمقراطية، ناقش مبعوثي الخاص استنتاجات البعثة مع أعضاء الآلية خلال الدورة الرابعة والعشرين للجنة الدعم التقني للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

٥٤ - وقدم مبعوثي الخاص الدعم أيضا لحلقة عمل لبناء القدرات لفائدة الآلية المشتركة الموسعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى عُقدت خلال الفترة من ٧ إلى ٩ أيار/مايو في رواندا. وأثناء حلقة العمل، أُوصي باتخاذ تدابير لتعزيز الآلية بما في ذلك بتكثيف مشاركة الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في حشد الموارد وفي المساعي الحميدة، من أجل تعزيز فائدة وفعالية هذه الأداة من أدوات بناء الثقة.

إعادة المقاتلين الأجانب المنزوعي السلاح إلى أوطانهم

٥٥ - واصل مكتب مبعوثي الخاص دعم آلية متابعة إعادة المقاتلين المنزوعي السلاح إلى أوطانهم، التي أنشئت عملا بقرار صادر عن آلية الرقابة الإقليمية والتي تضم أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بدعم من الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وبالاعتماد على الدينامية الإيجابية التي أتاحتها إعادة جميع أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السابقين ومعاليهم من مخيمات العبور في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رواندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ناقشت الحكومتان سبل إتمام إعادة جميع الأعضاء السابقين في حركة ٢٣ مارس الموجودين في رواندا إلى وطنهم بعد نزع سلاحهم.

٥٦ - ونظرا لأهمية النجاح في إعادة إدماج المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وفي حركة ٢٣ مارس لتحقيق سلام دائم في المنطقة، حافظ كل من مكتب مبعوثي الخاص، إلى جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، على الالتزام بتعزيز عمليات وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الدول الموقّعة على الاتفاق الإطاري. وفي هذا السياق، سيواصل مكتب مبعوثي الخاص بذل جهده باستمرار، إلى جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتشجيع إعادة المزيد من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومعاليهم إلى وطنهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيواصل المكتب أيضا دعم اللجنة الرواندية للتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

دعم عمليات التحاور والعمليات السياسية

٥٧ - خلال الزيارة التي قام بها مبعوثي الخاص وممثلتي الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كينشاسا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ نيسان/أبريل، اجتمعا مع السيد تشيسيكيدي وكبار المسؤولين الحكوميين. ورحب مبعوثي الخاص بالتزام السيد تشيسيكيدي بإعطاء الأولوية لتحقيق الاستقرار في المقاطعات الشرقية، ولا سيما بتعزيز الروابط مع البلدان المجاورة للتصدي معًا للتحديات الأمنية، وشجع ذلك الالتزام. وأكد السيد تشيسيكيدي عزمه على تعزيز التكامل الإقليمي باعتباره وسيلة لتحقيق السلام والتنمية الدائمين. وأحاط مبعوثي الخاص علما بتنصيب هيئات تشريعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية عقب الانتخابات العامة التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وبمحادثات الائتلاف الجارية بشأن تشكيل الحكومة. ودعا إلى التعجيل بتشكيل حكومة شاملة ومتوازنة من حيث تمثيل الجنسين، تكون قادرة على تحقيق تطلعات الشعب الكونغولي وعلى التغلب على التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها البلد.

٥٨ - وواصل مبعوثي الخاص هذه الدعوة خلال الزيارة التي قام بها إلى غوما، في كيفو الشمالية، يومي ١٦ و ١٧ أيار/مايو، إذ كشف تبادل الآراء الذي أجراه مع سلطات المقاطعات والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني عن الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات حكومية حاسمة من أجل استعادة سلطة الدولة وحماية المدنيين.

٥٩ - وقام مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، بالتنسيق الوثيق مع مبعوثي الخاص لبوروندي، بزيارة بوجومبورا في الفترة من ٦ إلى ٩ أيار/مايو، أجرى خلالها محادثات مع كبار المسؤولين الحكوميين ومع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية بشأن الحالة السياسية والأمنية في بوروندي. ونظرا إلى أنه من المقرر إجراء انتخابات عامة في أيار/مايو ٢٠٢٠، أكد مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى لمحاوريه أهمية إجراء عملية انتخابية تتسم بالمصداقية والشمول. وخلال اجتماع مع وزير خارجية بوروندي، ايزيكيال نيبيجيرا، شدد الوزير على ضرورة الاستفادة قدر الإمكان من الانتقال السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإحراز تقدم نحو تحييد القوى السلبية التي تنشط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي وتقوض الثقة بين بلدان المنطقة.

٦٠ - وخلال المشاورات التي أجريت في بوجومبورا مع كبار المسؤولين الحكوميين من المنطقة وكبار ممثلي الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأوروبي، دعا مبعوثي الخاص إلى تقديم دعم متضافر لعملية التحاور الجارية في بوروندي.

النهوض بالمرأة والسلام والأمن

٦١ - إثر ''بعثات التضامن'' التي أوفدها في عام ٢٠١٨ المجلس الاستشاري لمنتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، قام مكتب مبعوثي الخاص، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بتسيير زيارتين لمتابعة الدعوة قام بها المجلس الاستشاري إلى بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال الفترة من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه والفترة من ٩ إلى ١٢ حزيران/يونيه، على التوالي.

٦٢ - وفي بوروندي، اجتمع الوفد مع كبار المسؤولين الحكوميين، وخلال اجتماع مع السيدة الأولى دينيس نكورونزيزا، طلب الوفد إلى السيدة نكورونزيزا أن تواصل جهودها الرامية إلى توحيد صفوف النساء البوروندیات من جميع فئات المجتمع. وشدد المجلس الاستشاري كذلك على أهمية السلام والتماسك الوطني وعلى ضرورة كفالة المشاركة الشاملة، ولا سيما مشاركة المرأة، في الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠.

٦٣ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، اجتمع الوفد بشخصيات من بينها السيد تشيسيكيدي، ورئيسة الجمعية الوطنية جانين مابوندا، والسيد إيلونغا إيلونكامبا. والتزم جميع المحاورين بمعالجة الأحكام التمييزية في التشريعات الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة. وأبلغ السيد تشيسيكيدي الوفد بتبادل الآراء الذي أجراه مع رئيس رواندا وأشار إلى تصميم كليهما على تعزيز دور المرأة في صنع القرار السياسي والاقتصادي. وعُقدت اجتماعات أيضا مع القيادات السياسية النسائية ومع ممثلي الأحزاب السياسية

ومنظمات المجتمع المدني من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، الذين طلبوا دعم المؤسسات الوطنية لتعزيز سيادة القانون والعدالة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المرأة.

٦٤ - وواصل مكتب مبعوثي الخاص أيضا التعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وغيره من الشركاء لتنفيذ القرارات المتخذة أثناء اجتماع الوزراء المكلفين بالشؤون الجنسانية المعقود في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في كمبالا، ولا سيما القرارات المتعلقة بخطة العمل الإقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

معالجة تشريد السكان

٦٥ - أسهمت دعوة مبعوثي الخاص إلى اتخاذ إجراءات منسّقة لمعالجة أوضاع اللاجئين في المنطقة في عقد اجتماع إقليمي رفيع المستوى للوزراء المسؤولين عن قضايا اللاجئين، خلال الفترة من ٥ إلى ٧ آذار/مارس في كمبالا. واتفق الوزراء على أن هناك حاجة ملحة لمعالجة أسباب التشريد القسري، وحشد الموارد المالية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المشردين، وتنفيذ حلول دائمة، مع الاهتمام على سبيل الأولوية بحالات اللاجئين الطويلة الأمد. ودعوا المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى وضع استراتيجية وخطة عمل لتشجيع إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين في المنطقة. ويتعاون مكتب مبعوثي الخاص حاليا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومع شركاء آخرين لدعم تنفيذ نتائج هذا الاجتماع.

٦٦ - وفي سياق متصل بهذا الموضوع، ساهم مكتب مبعوثي الخاص في المؤتمر الوزاري المتعلق بالقضاء على انعدام الجنسية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي اشترك في تنظيمه المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واستضافته حكومة كينيا في ١٨ نيسان/أبريل. واعتمد المشاركون في الاجتماع خطة العمل الموسّعة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٤ للقضاء على انعدام الجنسية.

التعاون القضائي

٦٧ - خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو، اشترك مكتب مبعوثي الخاص ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تنظيم مشاورات إقليمية رفيعة المستوى بشأن العدالة والحكم الرشيد ومكافحة الإفلات من العقاب. واعتمد المشاركون في الاجتماع إعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد، الذي تعهد فيه وزراء العدل في منطقة البحيرات الكبرى بتوطيد سيادة القانون، وتعزيز العدالة، وحماية حقوق الإنسان، والقضاء على الإفلات من العقاب على ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وواصل مكتب مبعوثي الخاص أيضا العمل مع الدول الموقّعة لمعالجة المسائل المتعلقة بالجرائم الخطيرة العابرة للحدود، مع التركيز على المسائل المتصلة باستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بشكل غير مشروع.

الموارد الطبيعية

٦٨ - واصل مبعوثي الخاص تقديم الدعم لما يُبذل على الصعيد الإقليمي من جهود لكبح استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بشكل غير مشروع، بهدف إزالة الحوافز المالية التي تسعى لكسبها الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية. وفي ٢٦ نيسان/أبريل في باريس، على هامش المنتدى الثالث عشر المعني

بكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن، الذي اشترك في تنظيمه المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يسّر مكتب مبعوثي الخاص المشاورات التي جرت بين كبار ممثلي أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بشأن أفضل السبل الكفيلة بتعزيز الالتزام السياسي والاتفاق على إجراءات مشتركة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وشدد المشاركون على أهمية تشجيع جدول أعمال مشترك يركز على تعزيز التكامل الاقتصادي. وللمضي قدما، طلبوا إلى مكتب مبعوثي الخاص إعداد ورقة تتضمن خيارات ستشكل الأساس لإجراء مزيد من المناقشات فيما بين البلدان المعنية.

التعاون الاقتصادي

٦٩ - واصل مبعوثي الخاص ومكتبه تقديم المساعدة للتحضيرات لمؤتمر الاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى المقرر عقده في رواندا خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وفي ٣ و ٤ أيار/مايو، أجرى مكتب مبعوثي الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمجلس الإنمائي لرواندا مشاورات إقليمية في كيغالي، شارك فيها ممثلون عن القطاع الخاص، ووكالات ترويج الاستثمار، وتجمعات الأعمال النسائية الإقليمية، وشركاء التنمية. واستعرض المشاركون التقدم المحرز نحو تنفيذ المشاريع التي نُظر فيها خلال المؤتمر الأول المتعلق باستثمارات القطاع الخاص لفائدة منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في عام ٢٠١٦ في كينشاسا، واتفقوا على أن يركز المؤتمر المعني بالاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى على التجارة والاستثمار عبر الحدود بوصفهما عاملين حاسمين لتحقيق التكامل الاقتصادي. وفي وقت لاحق، عقدت اللجنة المنظمة أول اجتماع تخطيطي يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو في نيروبي.

٧٠ - وفي وقت لاحق، حضر مبعوثي الخاص مؤتمر القمة الثاني عشر للأعمال التجارية بين الولايات المتحدة وأفريقيا، الذي عقد في مابوتو خلال الفترة من ١٨ إلى ٢١ حزيران/يونيه، حيث شارك، إلى جانب رئيس وزراء أوغندا ووزير خارجية رواندا، في حلقة نقاش لتشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى.

٧١ - وبما أنه تقرر تسليط الضوء على المشاريع العابرة للحدود خلال المؤتمر المقبل للاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى، وفي إطار الزيارات التي أجراها مبعوثي الخاص للتعرف أكثر على المنطقة، اجتمع مع الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى في غيسيني برواندا في ١٧ أيار/مايو. وناقشا مواضيع شملت الفرص المتاحة لتنشيط الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، وتطرقا إلى الفوائد التي يمكن أن تعود بها على الدول الأعضاء فيها، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية عبر الحدود. والتزم مبعوثي الخاص بإثارة الموضوع خلال محادثاته المقبلة مع قادة بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

باء – الشـــراكـات مع المنظمـات والآليـات الإقليميـة والشـــركـاء الـدوليين ومع كيـانات الأمم المتحدة

المنظمات والآليات الإقليمية

٧٢ – خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، واصـــل مبعوثي الخاص إعطاء الأولوية للتعاون والتنســـيق مع المنظمات الإقليمية. وفي ٦ أيار/مايو، اجتمع مع الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، زاكاري موبوري – مويتا، في بوجمبورا، وفي ٢٤ أيار/مايو، اجتمع مع مفوض الســـلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شـرقي، في أديس أبابا. وخلال الاجتماعين، سـعى مبعوثي الخاص إلى تنسـيق مبادرات بهدف مواجهة تحديات السلام والأمن في المنطقة بشكل أفضل، بما في ذلك تحقيق الاستقرار في شـــرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونزع فتيل التوترات بين بعض البلدان المجاورة، ودعم العمليات السـياسـية وعمليات التحاور الجارية. واسـتُكملت الاجتماعات بعقد مشـاورات منتظمة على مسـتوى العمل مع المنظمات والآليات الإقليمية. وظل مكتب مبعوثي الخاص على اتصـــال وثيق أيضـــا مع أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٧٣ – وطوال الفترة قيد الاسـتعراض، ظل مكتب مبعوثي الخاص يقيم شـراكة اسـتراتيجية مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لتنفيذ البرامج والأنشـطة المتصـلة بالاتفاق الإطاري بشـأن السـلام والأمن والتعاون. وتضمنت هذه الشراكة بذل جهود مشتركة لتعزيز الآليات الأمنية القائمة، وتمكين المرأة، وتعزيز التعاون القضائي، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثمار عبر الحدود.

التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

٧٤ – من أجل ضمان اتساق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للعمليات السياسية في المنطقة، أجرى مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى مشاورات منتظمة مع ممثلتي الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيســـة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاســـتقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومبعوثي الخاص لبوروندي، وممثلي الخاص لوسط أفريقيا، وقام بتنسيق عمله معهم.

٧٥ – وفي هذا السياق، حضر مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى يومي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل اجتماعا لرؤســـاء مكاتب الأمم المتحدة في وســـط أفريقيا، نظّمه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوســـط أفريقيا وعُقد في ســـان تومي وبرينسـيبي. وعلاوة على ذلك، شـارك مكتب مبعوثي الخاص في الاجتماع الوزاري الثامن والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاسـتشـارية الدائمة المعنية بمسـائل الأمن في وسـط أفريقيا، الذي يسره مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والذي عُقد في ٢٨ أيار/مايو في كينشاسا.

٧٦ – وفي ١٠ و ١١ تموز/يوليه، حضـر مبعوثي الخاص المؤتمر الإقليمي الأفريقي الرفيع المسـتوى المعني بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضـــي إلى الإرهاب، الذي نظمه مكتب مكافحة الإرهاب في نيروبي. وفي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه، شـــارك مبعوثي الخاص في اجتماع بشـــأن تنفيذ الاســـتراتيجية الوقائية الإقليمية الشاملة في منطقة القرن الأفريقي نظمه مكتب مبعوثي الخاص للقرن الأفريقي في نيروبي.

خامسا – الملاحظات والتوصيات

٧٧ – شهدت منطقة البحيرات الكبرى تطورات ومبادرات إيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأرى أن الخطوات التي اتخذها رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيليكس تشيسيكيدي، لتوطيد العلاقات مع البلدان المجاورة، وكذلك الجهود التي بذلها هو والقادة الآخرون، ولا سيما رئيس أنغولا، جواو لورنسو، ورئيس أوغندا، يويري موسيفيني، ورئيس رواندا، بول كاغامي، لإعطاء دفع للتعاون الإقليمي، تبعث جميعها على التفاؤل. وأشجع جميع قادة المنطقة على مواصلة دعم هذه الجهود.

٧٨ – ويمثل الحوار والتعاون أفضل وسيلة لتسوية الخلافات بين الدول الموقعّة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، التي يزيد من حدتها التهديد الذي تمثله الجماعات المسلحة الأجنبية واستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بشكل غير مشروع. ولذلك، أرحب باجتماع بناء الثقة المعقود يومي ٥ و ٦ حزيران/يونيه في كينشاسا، الذي حضره رؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والذي أتاح منبرا هاما لتبادل المعلومات والتعاون من أجل تحييد الجماعات المسلحة الأجنبية التي تنشط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب أيضا بتعهد حكومة بوروندي بالمشاركة في مثل هذه الاجتماعات في المستقبل. وسيواصل مبعوثي الخاص ومكتبه دعم هذه المبادرة.

٧٩ – ويجب على المنطقة والمجتمع الدولي اغتنام فرصة الزخم الحالي لإحراز تقدم في مواجهة التحديات التي تعرقل تحقيق السلام والتنمية المستدامة. وسيسمح النهوض بالتعاون والتكامل الاقتصاديين، بما في ذلك من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية، بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة.

٨٠ – وأرحب بالجهود الجارية الرامية إلى تعزيز آليات التعاون الأمني الإقليمية، ولا سيما الآلية المشتركة الموسعة للتحقق وآلية المتابعة المشتركة المعنية بتحالف القوى الديمقراطية، وأشجع تلك الجهود. وأدعو جميع الأطراف الموقّعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، إلى الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها بموجب هذه الآليات لتكون أقدر على تنفيذ ولاياتها. وسيواصل مبعوثي الخاص حشد الدعم في هذا الصدد.

٨١ – وأود أن أشيد بالتعاون بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في سياق آلية المتابعة المعنية بإعادة المقاتلين المنزوعي السلاح إلى أوطانهم. وأحث الشركاء الإقليميين والدوليين على دعم الجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذا السياق. وأشجع أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على التعجيل بإعادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين إلى وطنهم.

٨٢ – ولكنني أشعر بالقلق من استمرار التحديات التي تعرقل ممارسة الحريات السياسية الأساسية والتمتع بحقوق الإنسان في أجزاء من منطقة البحيرات الكبرى. وأدعو الحكومات إلى الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد، ولا سيما التزاماتها بموجب الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، وإلى تهيئة الظروف اللازمة للاستماع إلى آراء جميع أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار على الصعيد المحلي والوطني.

٨٣ – وأرحب بتشكيل حكومة جديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب أيضا بالخطوات التي اتخذها السيد تشيسيكيدي لتنفيذ تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بما في ذلك إطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة الجهات الفاعلة

السياسية من المنفى. وأشجع جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين على مواصلة العمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وتوطيد المؤسسات الديمقراطية في البلد.

٨٤ - وأحيط علما بالتحضيرات للانتخابات المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠٢٠ في بوروندي. وأحث الحكومة وجميع أصحاب المصلحة على تهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع تسهم في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية بشكل دائم، في ظل الاحترام التام لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي لعام ٢٠٠٠.

٨٥ - وأشيد بالجهود التي يبذلها مبعوثي الخاص باستمرار لإعطاء دفع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة. وفي هذا السياق، أرحب بالدور الذي اضطلع به المجلس الاستشاري لمنتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وأدعو جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين إلى تنفيذ خطة العمل الإقليمية الرامية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولا سيما بتخصيص الحصة المتفق عليها لتمثيل المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية بحلول عام ٢٠٢٠.

٨٦ - ولا تزال مكافحة الإفلات من العقاب ضرورية لتحقيق السلام والأمن والتنمية. وأرى أن اعتماد إعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد في أيار/مايو ٢٠١٩ مؤشر إيجابي للغاية. ويسرني أيضا التعاون بين الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون بهدف التصدي لحالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى. وسيواصل مكتب مبعوثي الخاص دعم هذه الجهود، بالتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٨٧ - وأشعر بالأسف العميق من استمرار التشريد القسري في منطقة البحيرات الكبرى. وأحث الحكومات على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمعالجة هذا السبب من أسباب المعاناة وعدم الاستقرار في المنطقة، ولا سيما بتنفيذ توصيات المقدّمة أثناء الاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى للوزراء المسؤولين عن قضايا اللاجئين المعقود في آذار/مارس ٢٠١٩. وأدعو الشركاء الإقليميين والدوليين إلى دعم هذه الجهود.

٨٨ - وأرحب بالمشاورات التي يسّرها مكتب مبعوثي الخاص بهدف إطلاق حوار سياسي من أجل تحسين إدارة استغلال الموارد الطبيعية، ووضع حد للاستغلال والاتجار غير المشروعين، وتحويل الموارد الطبيعية إلى عوامل محفزة على تحقيق الرخاء للجميع. وأحث قادة المنطقة على مواصلة هذا الحوار، وأطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعمه.

٨٩ - وأود أن أشكر مبعوثي الخاص وأعضاء فريقه على عملهم الدؤوب دعمًا لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.